



JorMall

الشركة المركزية للتجارة الالكترونية

التاريخ : 2020/03/11

الاشارة: 056/جورمول/2020

عطوفة المدير التنفيذي الاكرم
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الموقرة
عمان - الاردن

الموضوع: طلب ملاحظات على تعليمات ارسال رسائل الجملة

تحية طيبة وبعد،

بالاشارة الى الموضوع اعلاه وبعد مراجعتنا لجميع النقاط الواردة في الاستشارة نرفق طيه ملاحظتنا واقترحاتنا بهذا الخصوص ونتقدم الى هيئتكم الموقرة بجزيل الشكر لدعمكم واهتمامكم بما يخص الرسائل النصية القصيرة ومصدري الرسائل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

جاء خليل مقدح

المدير العام

تود الشركة المركزية للتجارة الالكترونية (JorMall) ان تتقدم بجزيل الشكر الى هيئتك الموقرة لدعمكم واهتمامكم بما يخص الرسائل النصية القصيرة ومصدري الرسائل. كما ونود ان نشكركم على التعليمات الجديدة التي هدفها معالجة الثغرات الجوهرية التي ظهرت نتيجة لتطور أعمال هذا القطاع.

ان التعليمات المقترحة تعليمات قيمة وإيجابية يمكنها معالجة قسم كبير من الثغرات، ولكن وحسب اعتقادنا ان الامور الجوهرية والتي سببت الكثير من المشاكل لم يتم التطرق اليها او معالجتها في هذه الاستشارة. إن اهم هذه الامور والثغرات ناتج عن صراع كبير ما بين شركات الاتصالات فيما بينها من جهة وكذلك شركات الاتصالات ومصدري الرسائل من ناحية اخرى للإستحواذ على اعمال هذا القطاع من خلال قيام هذه الشركات ببعض الممارسات التي هدفها الإضرار باعمال مصدري الرسائل مستغلة هيمنتها على شبكتها و مشتركيها بهدف الإستحواذ على أعمال هذا القطاع بشكل كامل.

ان واقع الحال الذي خلق الثغرات الاساسية في اسواق الرسائل النصية القصيرة ناتج عن تمرير اعداد كبيرة من الرسائل النصية القصيرة لمشتري هذه الشبكات مرسله من شبكات اخرى ودون تحقيق اي دخل من تلك الرسائل للشركة المستلمة (الممرره) للرسائل النصية القصيرة مع العلم بأن هذا الوضع كان سببه امتناع بعض شركات الاتصالات عن بيع خدمة الرسائل النصية القصيرة لبعض مصدري الرسائل دون وجه حق وحصرها ببعض الشركات بهدف الاستفادة منها قدر الامكان مخالفة بذلك قانون وتعليمات المنافسة.

لقد قامت هيئتك الموقرة بمقترح لمعالجة هذا الموضوع من خلال الاستشارة المتعلقة بـ Market Review وذلك باقتراح إلغاء النظام القائم Bill & Keep واستبداله بنظام Termination Fees والذي سوف يؤثر سلباً على اعمال هذا القطاع وكما يلي :

1- رفع اسعار الرسائل النصية القصيرة السائدة بسبب ارتفاع الكلفة على مصدري الرسائل نتيجة لفرض Termination Fee على كل رسالة نصية قصيرة مرسله. مع العلم ان هذه الزيادة لن تطبق على شركات الاتصالات مما يعني زيادة في الشرخ القائم والذي يؤثر على اعمال السوق والذي تحاول هيئتك الموقرة ايجاد الحلول له.

2- استبعاد المنافسة في السوق والقضاء عليها بسبب هيمنة شركات الاتصالات على شبكتها ومشتريها نظراً لعدم وجود اي كلف اضافية مثل Termination Fee في حال قيام شركات الاتصالات بإرسال الرسائل النصية القصيرة لمشتريها وعلى شبكتها.

3- تحول جزء كبير من عملاء خدمات الرسائل النصية القصيرة الى التطبيقات OTT و/أو الى وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة نتيجة لارتفاع الاسعار في السوق الاردني. و هذا سوف يؤدي الى انعكاس سلبي على دخل كل من الحكومة (ضرائب و الرسوم) و شركات الاتصالات و مصدري الرسائل.

ان الطريق الامثل لمعالجة الثغرات الجوهرية هو تطبيق نصوص و تعليمات هيئتك الموقرة " حماية المنافسة في قطاع الاتصالات رقم (1-3-2006) بتاريخ (2006/02/14)" وقانون المنافسة لسنة 2004 ليشمل كل من شركات الاتصالات واعمال مصدري رسائل الجملة تحت مظلة هيئتك الموقرة ، حيث أن تطبيق القانون والتعليمات سيعالج كافة الامور الجوهرية في هذا القطاع و يحفز المنافسة بطريقة سليمة في حال تطبيقها.

ونامل من هيئتك الموقرة ايضا استحداث رخصة مخصصة بمصدري الرسائل النصية القصيرة للشركات العاملة في هذا القطاع بهدف تنظيم اعمالها واخضاعها لقانون وتعليمات هيئتك الموقرة.

وبعد مراجعتنا لجميع النقاط الواردة في الاستشارة نود ان نقدم ملاحظاتنا و اقتراحاتنا بهذا الخصوص.

4. موافقة الهيئة:-

4.1 ان شركتنا نتفق كلياً بما ورد في الاستشارة بضرورة الحصول على موافقة الهيئة الخطية المسبقة وقبل توقيع عقد الاشتراك ونأمل ان تكون موافقة الهيئة ناتجة عن قيام مصدر الرسائل بتقديم تعهدات للهيئة هدفها التأكد لكل مما يلي:-

- أ- الناحية المالية : الوضع المالي السليم لمصدر الرسائل بهدف حماية عملائهم.
- ب- الناحية الفنية : طريقة الربط الفنية ما بين كل من مصدر الرسائل وشركات الاتصالات ومستوى الامان في طريقة الربط (Security) ومواكبته لمتطلبات الحماية والسرية و الالتزام بالتعليمات والانظمة والقوانين الخاصة بخدمة الرسائل النصية القصيرة.
- ت- التعهد بتقديم تقارير اصولية موثقة من شركات الاتصالات لكافة الرسائل المرسله من مصدري الرسائل النصية القصيرة لضمان حسن تنفيذ وشفافية الاعمال المقدمة، مما سيكون لها اثر ايجابي على ثقة العملاء المتعاقدين مع شركات مصدري الرسائل النصية القصيرة .

4.1. تأمل شركتنا بأن تقوم هيئتك الموقرة بترخيص مصدري الرسائل بدلاً من اخذ موافقة مسبقة بحيث تكون الرخصة مخصصة لغايات اعمال الرسائل النصية القصيرة.

4.2. في ما يتعلق بالرسائل الدولية التي تم الاشارة اليها وكما تعلم هيئتك الموقرة بقيام شركات الاتصالات بالتعاقد مع جهات وشركات أجنبية غير مرخصة وغير عامله في المملكة بالإضافة الى منحها التواكيل الحصرية وحرمان الشركات الاردنية القائمة والمرخصة والعاملة في المملكة من التداول بهذا النوع من الرسائل مع العلم بأن كافة هذه الاعمال مخالفة للأنظمة والقوانين القائمة وانه ومن وجهة نظرنا لا يوجد هنالك فرق ما بين الرسائل المحلية و الدولية من حيث التعليمات و الاجدر بذلك ان تعامل جميع الرسائل نفس المعاملة.

4.3. ان قيام شركات الاتصالات بأعمال مصدري الرسائل النصية القصيرة يشكل خللاً واضحاً في السوق ولأسباب التالية:-

1. ان كلفة الرسائل النصية القصيرة على المرخص لهم تساوي الصفر، مع العلم بأن مصدري الرسائل يقومون بشراء تلك الرسائل من شركات الاتصالات او المرخص لهم وهذا ما يعطي المرخص لهم ميزة لا يمكن لمصدري الرسائل منافستها.

2. إطلاع شركات الاتصالات على كافة الرسائل الممرره على شبكتها من مصدري الرسائل والحصول على معلومات قيمة عن اعمال مصدر الرسائل.

3. استخدام عقود التحريم من خلال إعطاء الرسائل النصية القصيرة بشكل مجاني للشركات المتعاقدة معها بخدمات أخرى مع العلم بأن نفس الخدمة (خدمة الرسائل النصية القصيرة) مدفوعة من قبل مصدري الرسائل ولا تتمكن من المعاملة بالمثل لقاعدة عملائها بهدف جذب العملاء من مصدري الرسائل لشركات الاتصالات.

4.4. نرجو اضافة قانون الاتصالات وتعليمات المنافسة الى هذا البند نظراً لأن القانون هو اساس الاعمال.



JorMall

الشركة المركزية للتجارة الالكترونية

البند رقم 5 عنوان الرسائل :

اشترطت التعليمات بأن تعنون الرسائل المرسله وبكافة أنواعها بإسم الجهة المرسله مسبقاً برمز مكونه من ثلاث أحرف وحسب نوع الرسالة. وكما تعلمون بأن عدد أحرف اسم المرسل يجب ان لا تزيد عن 11 حرفاً حيث انه عند اضافة الرموز المقترحة والمكونه من ثلاث احرف بالاضافة الى الفراغ ليصبح طول الرمز اربع أحرف متبقيا سبع أحرف فقط لاسم المرسل حيث تعتبر غير كافية لتمثيل الجهة المرسله ، ولعدم وضوح اسم المرسل من الممكن ان يتغاضى المستفيد عن فتح الرسائل المهمة بما فيها المالية و الخدمية .. الخ .

تقترح شركتنا هنا بأن يتم اعتماد حرف واحد بدل من 3 احرف وبذلك سيكون اسم الجهة المرسله واضحاً للمستفيد قدر الامكان.

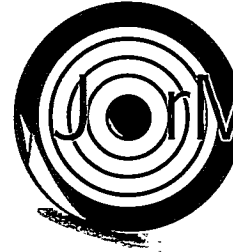
الماده رقم 5.2.5 الحصول على تصريح بالموافقة من قبل المشترك وتحتوي على الرقم الوطني للمشارك والاسم الرباعي ورقم الوثيقة الرسمية وصورة عنها والمتعلقة برسائل المتاجر.

نرجو ان نوضح بأن استخدامات هذا النوع من الرسائل كما يلي:-

1. تقدم بعض المتاجر خدمة اعلام زبائنهم بأخر العروض والخصومات حيث يقوم المشترك بإعطاء رقم الهاتف الخاص به للمتجر لغايات التواصل.
2. تمتلك بعض المتاجر برامج ولاء (مكافآت) مقابل المشتريات حيث استثمرت هذه الشركات وتكبدت مبالغ مالية للقيام بهذه الاعمال في وقت سابق لجمع البيانات الخاصة بعملائها مما يصعب تعديلها بالوقت الحالي حسب متطلباتكم الواردة في الاستشارة.
3. تقوم بعض البنوك بتقديم عروض خاصة بالمتاجر والمؤسسات المتعاقد معها لزبائن البنك.

وحسب اعتقادنا فإنه من الصعب جداً ان يقوم عملاء مصدري الرسائل بالحصول على المعلومات و/او الوثائق المطلوبة وللأسباب التالية:-

- 1- خوف الزبائن (العملاء) من تقديم بيانات خاصة بوثائقهم وبياناتهم الرسمية لغايات اخرى.
- 2- صعوبة توثيق اعداد هائلة من المشتركين الحاليين بكافة البيانات المطلوبة سواء الحاليين او الجدد.
- 3- عدم استعداد الاناث او السيدات لتقديم بياناتهم الشخصية بداعي الخصوصية وتكتفي بتقديم رقم الهاتف الخاص بها فقط.
- 4- ان بعض المتاجر المتعاملة مع مصدري الرسائل تتعامل بالتجارة الالكترونية وفي هذه الحالة يتم التعامل من خلال الطرق الافتراضية.



JorMall

الشركة المركزية للتجارة الالكترونية

حيث تقترح شركتنا اعتماد الانظمة العالمية لهذه الغاية ولغايات الاحتفاظ بالخصوصية عن طريق نظام "Double Opt In/Opt Out" بحيث يقوم المتجر وعند تقديم المشتركين ارقام هواتفهم الخلية بارسال رسالة نصية قصيرة تعلمهم باشتراكهم في البرنامج المقدم من قبل المتجر ، كما و تسمح للمتجر بعد ذلك بارسال الرسائل النصية القصيرة لصاحب العلاقة ، مع امكانية وقف الخدمة من قبل المشترك عند رغبة بذلك.

حيث ان هذه الخدمة يمكن تزويدها من قبل مصدري الرسائل النصية القصيرة مع الاحتفاظ بكافة المعلومات المتعلقة بالموافقات القائمة و حمايتها و ارسفتها.

كما ويمكن تطبيق هذا النظام على المؤسسات التي لديها لقاعده بيانات خاصة بعملائها ، لتأكيد اشتراكهم بخدمة الرسائل النصية القصيرة او امكانية توقيف تلك الرسائل.

الاحكام التنظيمية.

6.1.7.5 تقترح شركتنا بإضافة موافقة الهيئة على نوعية وآلية تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في عقود الاشتراك .

6.1.10 ان معظم الرسائل المرسله ترسل باللغة العربية وكما تعلمون بأن الرسالة باللغة العربية تتكون من سبعين حرف للرسالة الواحدة واذا تم اضافة الرمز USSD على سبيل المثال " لإلغاء الخدمة ارسل #xxxxx* " والمكونه من 25 حرف . ما يعني الحاجة الى رسائل اضافية لتوصيل محتوى الرسائل مما يضاعف الكلفة على عملاء مصدري الرسائل. وهذا سيكون له الاثر السلبي في خفض حجم مبيعات هذا القطاع و توجه العملاء الى بدائل اخرى .

6.1.11 ان تحديد عدد الرسائل الدعائية اليومية للمستفيد بخمس رسائل يومية من اصعب الامور وللاسباب التالية :-

- 1- عدم وجود اليه لادارة الطريقة المقترحه وتوزيعها بين كل من شركات الاتصالات من جهة و مصدري الرسائل من جهة أخرى والتنسيق فيما بينهم .
- 2- يمكن للمستفيد ان يقوم بطلب الغاء خدمة الرسائل الدعائية من الجهة المرسله عند رغبته .
- 3- تم اضافة الرمز ADV من قبلكم في تعليمات سابقة لضمان عدم وصول الرسائل الدعائية لعدم الراغبين باستلام مثل هذا النوع من الرسائل .

كما ونقترح اضافة البنود التالية الى الاحكام التنظيمية:-

- عدم امتناع اي من المرخص لهم من التعاقد و/او بيع رسائل الجملة الى اي من مصدري الرسائل النصية القصيرة الموافق عليهم من قبل هيئتك الموقرة.
- تطبيق وتفعيل قانون وتعليمات المنافسة بحزم فيما يتعلق في عمليات قطاع مصدري الرسائل النصية القصيرة.
- على المرخص لهم اعلام مصدري رسائل الجملة بارقام المشتركين الذين قاموا بحجب خدمة الرسائل النصية القصيرة الدعائية و / او الارقام الخارجة عن الخدمة كلاً حسب شبكته.

- طلب من المرخص لهم عدم القيام بتقديم رسائل نصية قصيرة مجانية مقابل بيع اي من منتجات المرخص لهم الاخرى (التحريم).

تود شركتنا ان تقدم الاقتراحات التالية خارج الاستشارة والتي لم يتم التطرق لها في الاستشارة:-

- ونرجو من هيئتك الموقرة السماح بارسال الرسائل النصية القصيرة ايام السبت كونه يوم عمل عادي وحسب القانون ليتمكن قطاع مصدري الرسائل من المنافسة مع قنوات التواصل الاجتماعي وتطبيقات OTT حيث ان هذه القنوات و التطبيقات مفتوحة على مدار الايام 7/24 .
- تقوم بعض الشركات ببيع الرسائل المرسلة عن طريق تطبيق WhatsApp حيث ان هذه الرسائل غير خاضعة لاحكام التنظيمية الصادرة من قبل هيئتك الموقرة ، ونرجو منكم تنظيم ومراقبة هذه الخدمة نظراً للضرر الذي تسببه على أعمال قطاع مصدري الرسائل النصية القصيرة واخضاعها الى القوانين النافذة و تعليمات هيئتك الموقرة.